غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

تطور العلاقات السعودية البحرينية.. وواقع ومستقبل القطاع العقاري فيهما

قطاع الشؤون الاقتصادية
مركز المعلومات والدراسات
مارس ٢٠١٧ م

www.chamber.org.sa

حقوق الطبع والنشر محفوظة لغرفة الشرقية

المحتويات

القسم الأول: أهم المؤشرات والحقائق الرئيسية لمملكة البحرين.....٢

القسم الثاني: العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة ومملكة البحرين..... ٣

القسم الثالث: واقع ومستقبل القطاع العقاري في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين.....٦

مصادر البيانات :.....١١

القسم الأول

أهم المؤشرات والحقائق الرئيسية لمملكة البحرين

الموقع والمساحة

- تحتل مملكة البحرين موقعاً استراتيجياً في منتصف الساحل الجنوبي للخليج العربي، والبحرين عبارة عن أرخبيل من الجزر، يتألف من ٣٣ جزيرة أكبرها جزيرة البحرين (٥٩١كم٢) التي تشكل ما يقارب ٨٣٪ من المساحة الكلية للمملكة، والتي تبلغ حوالي ٧١٧,٥ كم٢.

الاقتصاد والموارد الطبيعية

- تعتبر مملكة البحرين مركز مالي واقتصادي هام، وهي المحور الرئيسي للبنوك والمصارف في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وفيها مرفأ البحرين المالي، الذي يحتوي فروعاً كثيراً للمصارف والبنوك العالمية، وأيضا العديد من المجمعات المالية المنتشرة في مناطق البحرين.
- كما تعد البحرين من أكبر الدول المصنعة لبناء وإصلاح السفن في الشرق الأوسط.
- تتضمن موارد البحرين الطبيعية كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى الثروة السمكية.
- تعمل البحرين على استقطاب شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بفضل امتلاكها لسوق يعتبر الأكثر تحرراً في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى بنيتها التحتية الممتازة في هذا المجال علاوة على بنيتها القانونية والتشريعية المتكاملة .

تقديرات عدد سكان مملكة البحرين ، عام ٢٠١٥م	
إجمالي عدد السكان	١,٤ مليون نسمة
نسبة مواطني البحرين	٤٧,٣٪

المصدر: مجلس التنمية الاقتصادية وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أهم المؤشرات الاقتصادية لمملكة البحرين ، عام ٢٠١٥م	
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	٣١,١ مليار دولار أمريكي
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)	٣٠,٨ مليار دولار أمريكي

المصدر: مجلس التنمية الاقتصادية وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

خريطة مملكة البحرين

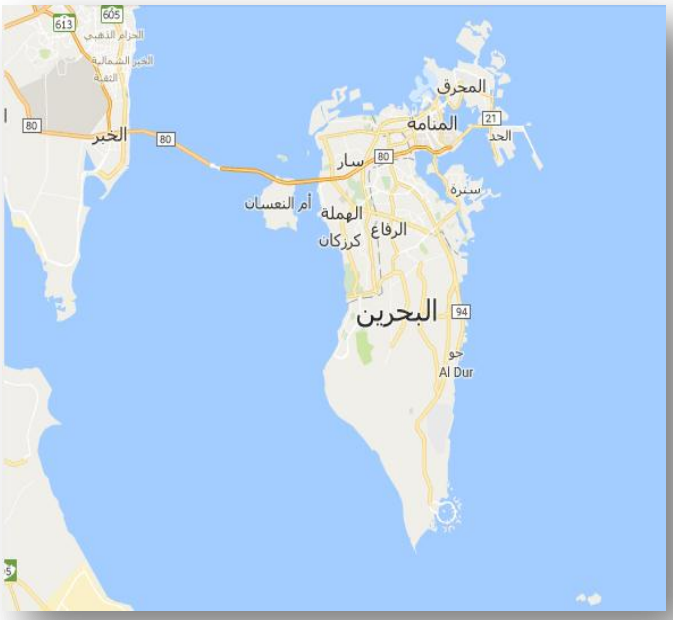

القسم الثاني

العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين

- تتسم العلاقات بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية بكونها علاقات تاريخية تشهد تطوراً مستمراً على كل المستويات انطلاقاً من الثوابت والرؤى المشتركة التي تجمع بينهما.
- تمثل المملكة العربية السعودية عمقاً استراتيجياً اقتصادياً لمملكة البحرين كونها سوقاً اقتصادية كبيرة امام القطاع الخاص البحريني لترويج البضائع والمنتجات البحرينية، في المقابل فإن البحرين تمثل امتداداً للسوق السعودية في ترويج البضائع والمنتجات السعودية.
- يضطلع مجلس الأعمال السعودي البحريني بدور كبير في زيادة حجم الأعمال والمشاريع المشتركة.
- تخضع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين لاتفاقيات عديدة، ومن تلك الاتفاقيات « الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» والتي تم توقيعها في الرياض، في شهر محرم عام ١٤٠٢هـ، الموافق شهر نوفمبر عام ١٩٨١م .
- بلغ حجم التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين نحو **٢٨** مليار ريال، عام ٢٠١٥م.
- حقق الميزان التجاري - بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين - فائض لصالح المملكة العربية السعودية يقدر بنحو **١٣,٣** مليار ريال، عام ٢٠١٥م.

تطور الميزان التجاري بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، خلال الفترة بين (٢٠١١- ٢٠١٥م)

العام	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
	(مليون ريال سعودي)	
٢٠١١	٤١,٧١٥	٣٢,١٥٥
٢٠١٢	٤٤,١١٨	٣٤,١٢٥
٢٠١٣	٤٤,٤٤٠	٣١,٧٢١
٢٠١٤	٤١,٨٢٥	٢٧,٢٩٣
٢٠١٥	٢٨,٠١١	١٣,٢٩٣

المصدر : الهيئة العامة للإحصاء

التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، خلال الفترة بين (٢٠٠٦- ٢٠١٥م)

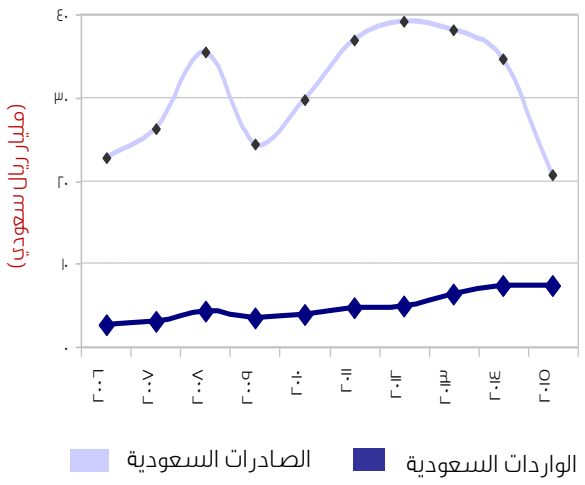

المصدر : الهيئة العامة للإحصاء

١. تطور صادرات المملكة العربية السعودية إلى مملكة البحرين

- بلغت قيمة صادرات المملكة العربية السعودية إلى مملكة البحرين عام ٢٠١٥م نحو **٢٠,٧** مليار ريال سعودي، مما يمثل ٣٪ من إجمالي قيمة الصادرات السعودية للعالم، في العام نفسه.
- انخفضت قيمة الصادرات السعودية إلى مملكة البحرين، عام ٢٠١٥م بمقدار ١٣,٩ مليار ريال سعودي مقارنة بعام ٢٠١٤م، كما انخفضت بمقدار ١٦,٣ مليار ريال مقارنة بعام ٢٠١١م.
- انخفض معدل نمو صادرات المملكة العربية السعودية إلى مملكة البحرين عام ٢٠١٥م بحوالي ٤٠,٢٪ عن العام السابق.

٢. أهم صادرات المملكة العربية السعودية إلى مملكة البحرين

- تتنوع السلع التي تصدرها المملكة العربية السعودية إلى مملكة البحرين، وأهم هذه السلع هي: زيوت نفط خام ومنتجاتها، سفن قاطرة أو دافعة، مخاليط عصائر فواكة أو خضار، بولى بروبلين، اسمنت بورتلاندي عادي، وغيرها من السلع.

تطور صادرات المملكة العربية السعودية
إلى مملكة البحرين، خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٥م)

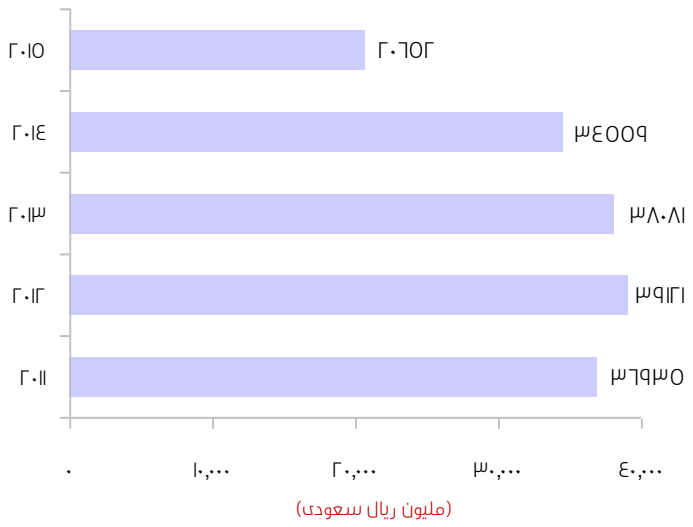

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

أهم صادرات المملكة العربية السعودية
إلى مملكة البحرين، عام ٢٠١٥م

اسم السلعة المصدرة	القيمة (مليون ريال)
زيوت نفط خام ومنتجاتها	١٤٨٣٣
سفن قاطرة أو دافعة	١٩٩
مخاليط عصائر فواكة أو خضار	٨٢
بولى بروبلين	٨١
اسمنت بورتلاندي عادي	٧٥

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

٣. تطور واردات المملكة العربية السعودية من مملكة البحرين

- بلغت قيمة واردات المملكة العربية السعودية من مملكة البحرين عام ٢٠١٥م حوالى **٧,٤** مليار ريال سعودي، مما يمثل ١٪ من إجمالي قيمة الواردات السعودية من العالم، في العام نفسه.
- ارتفعت قيمة الواردات السعودية من مملكة البحرين عام ٢٠١٥م بمقدار ٩٣,٦ مليون ريال سعودي، مقارنة بعام ٢٠١٤م، كما ارتفعت بمقدار ٢,٦ مليار ريال مقارنة بعام ٢٠١١م.
- ارتفع معدل نمو واردات المملكة العربية السعودية من مملكة البحرين عام ٢٠١٥م بحوالي ١,٣٪ عن العام السابق.

٤. أهم واردات المملكة العربية السعودية من مملكة البحرين

- تتنوع السلع التي تستوردها المملكة العربية السعودية من مملكة البحرين، وأهم هذه السلع هي: قضبان وعيدان من خلائط ألومنيوم، قار نفطي، أسلاك من ألومنيوم يتجاوز عرضها ٧مم، أسلاك كهربائية من ألومنيوم، غير معزولة، منتجات نصف جاهزة من حديد < ٠,٢٥٪ كربون، وغيرها من السلع.

تطور واردات المملكة العربية السعودية، من مملكة البحرين خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥م)

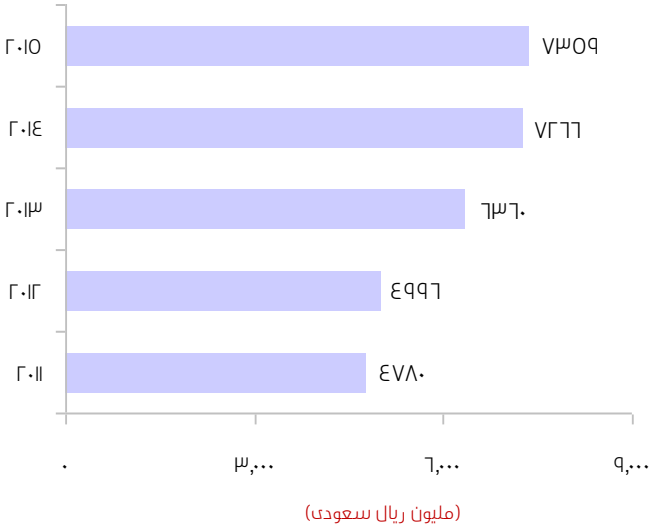

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

أهم واردات المملكة العربية السعودية من مملكة البحرين، عام ٢٠١٥م

اسم السلعة المستوردة	القيمة (مليون ريال)
قضبان وعيدان من خلائط ألومنيوم	١٠١٨
قار نفطي	٥٨٣
أسلاك من ألومنيوم يتجاوز عرضها ٧مم	٤٨٠
أسلاك كهربائية من ألومنيوم، غير معزولة	٤٤٥
منتجات نصف جاهزة من حديد < ٠,٢٥٪ كربون	٣٤٣

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

القسم الثالث

واقع ومستقبل القطاع العقاري في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين

١. قطاع العقار والإسكان في المملكة العربية السعودية

- يعد قطاع العقار والإسكان من القطاعات الحيوية ذات التأثير الاستراتيجي على الاقتصاد الوطني للمملكة العربية السعودية، وتشير الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء في العام ٢٠١٦م إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لقطاع العقار يبلغ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠م) حوالي ١٢٨ مليار ريال، بنسبة مساهمة نسبية تصل إلى نحو ٤,٩٪ في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يشكّل نسبة ٨,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في حين تبلغ نسبة النمو السنوي المركب مقدار ٦٪ للفترة بين عامي (٢٠١٢ - ٢٠١٦م).

- يعد القطاع العقاري واحداً من القطاعات الاقتصادية المحورية في المملكة، وخلال السنوات الماضية حظي القطاع العقاري السعودي باهتمام كبير من الحكومة والقطاعين العام والخاص، فضلا عن الاهتمام الشعبي لارتباطه بأهم الاحتياجات الأساسية للمواطنين وهو السكن، وتمكن هذا القطاع من استقطاب نسبة كبيرة من المدخرات والاستثمارات الوطنية لاسيما وانه من أكثر القطاعات الاستثمارية أماناً ونمواً وأقلها مخاطرة.

- وافق مجلس الوزراء في نوفمبر ٢٠١٥م، على نظام رسوم الأراضي البيضاء الذي يقضي بفرض رسم سنوي على كل أرض فضاء مخصصة للاستخدام السكني أو السكني التجاري داخل حدود النطاق العمراني، مملوكة لشخص أو أكثر من ذوي الصفة الطبيعية أو الصفة الاعتبارية غير الحكومية نسبته ٢,٥ ٪ من قيمة الأرض، مما يترتب عليه زيادة حركة النشاط العقاري بالمملكة.

- تسعى المملكة العربية السعودية من خلال وزارة الاسكان إلى إنشاء شراكة جديدة مع القطاع الخاص، ضمن الأنظمة والقوانين المعمول بها في المملكة، إذ تقوم وزارة الإسكان بتقديم المحفزات والتسهيلات المالية لدعم القطاع الخاص في مجال التطوير العقاري، وكذلك تقديم الدعم اللازم لشركات التطوير العقاري عبر عدة برامج مثل برنامج "إتمام" و"وافي"، بالإضافة الى توفير محفزات التطوير العقاري الأخرى كضمان الشراء.

- كما أن وزارة الاسكان وفي إطار سعيها للشراكة مع القطاع الخاص أبرمت العديد من الاتفاقيات مع شركات محلية ودولية بهدف تحفيز القطاع العقاري ورفع إنتاجيته وضخ المزيد من الوحدات السكنية ودعم العرض في سوق الإسكان، بما يتناسب مع الطلب لزيادة نسبة تملك المواطنين وفق خيارات متنوعة تتناسب مع جميع فئات المجتمع.

٢. تملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء الأخرى

- وفقاً للإحصاءات الصادرة عن قطاع المعلومات في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ٢٠١٦م، فإن تملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء الأخرى شهد زيادة كبيرة خلال عام ٢٠١٥م حيث سجلت ٣٣٨٢٤ حالة تملك، وبنسبة زيادة قدرها ٤٤٪ مقارنة بالعام ٢٠١٤م، الذي سجلت فيه ٢٣٥٠٩ حالات تملك .

- كما أن تملك العقار من قبل المواطنين في الدول الأعضاء الاخرى شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال الأعوام العشرة الماضية، وبما تصل نسبته الى ٤٥٤٪، كما تظهر البيانات ارتفاع الإجمالي التراكمي لحالات شراء العقار ليبلغ ١٨٤٠٩٢ حالة تملك في نهاية عام ٢٠١٥م ، مقارنة بـ ١٥٣٦٧٨ حالة تملك في نهاية عام ٢٠١٤م.

- يمثل السماح بتملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء الأخرى أحد المسارات العشرة للسوق الخليجية المشتركة التي حددتها الاتفاقية الاقتصادية لعام ٢٠٠١م، حيث يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز.

- تصدر مواطنو المملكة العربية السعودية لأعداد المتملكين للعقار من مواطني دول المجلس في الدول الأعضاء الأخرى خلال العام ٢٠١٥م، حيث بلغ عددهم ١٣٣٢٨ مواطناً، ويلي ذلك مواطنو دولة الكويت بعدد ١٠٨٩٦ مواطناً متملكاً للعقار في الدول الأعضاء الأخرى، ثم مواطنو دولة قطر في المرتبة الثالثة بعدد ٣٥٤٧ مواطناً، وبلغ عدد مواطني مملكة البحرين وسلطنة عُمان والامارات العربية المتحدة المتملكين للعقار في دول مجلس التعاون الأخرى ٢٥٥٠ و ٢٤٦٥ و ١٠٣٨ مواطناً على التوالي.

- حلّت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى في استقطاب مواطني دول المجلس للتملك فيها في العام ٢٠١٥م، وبعدد ٢٩٣٧١ حالة تملك، لتحقق نسبة قدرها ٨٦,٨٪ من إجمالي عدد المتملكين للعقار من مواطني دول المجلس في الدول الأعضاء الأخرى، فيما حلّت سلطنة عمان في المرتبة الثانية، حيث بلغ عدد حالات تملك العقار فيها ٣٠٩٥ حالة تملك، وبنسبة استقطاب قدرها ٩,٢٪ من الإجمالي، **وسجلت مملكة البحرين ٥٧٨ حالة تملك للعقار من مواطني دول المجلس الأخرى**، بينما بلغت حالات التملك للعقار من قبل مواطني دول المجلس في كل من دولة قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ٣٦٠ و ٣١٥ و ١٠٥ حالات تملك، على التوالي.

٣. الاستثمار العقاري في مملكة البحرين

- شهد سوق العقارات في مملكة البحرين ارتفاعاً كبيراً في العقد الماضي، ويعود ذلك إلى تخفيف قيود الملكية والإقامة مما جعل مملكة البحرين أكثر جذباً للتملك العقاري.
- اصبح من الممكن للمستثمرين الأجانب شراء العقارات في البحرين منذ عام ٢٠٠١، عندما صدر إعلان الملكية الخاص بهذا الشأن، وتم تطبيق هذا الإعلان في عام ٢٠٠٣، وقد نص على أنه يسمح للمشترين الأجانب شراء أنواع معينة من الممتلكات في مناطق معينة في البحرين.
- أظهرت البحرين في عام ٢٠١٠ التزامها بمشاريع الإسكان من خلال استضافة أوّل قمة في الشرق الأوسط للإسكان بأسعار معقولة بهدف معالجة النمو السكاني السريع في منطقة الخليج.
- شهد سوق البيع بالتجزئة في البحرين نمواً كبيراً على مدى السنوات العشرة الماضية بسبب النمو الكبير في الزيادة السكانية وزيادة الدخل المتاح محلياً بالإضافة إلى ارتفاع الطلب من المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي.
- وفقاً للبيانات الرسمية الصادرة عن قسم العلاقات العامة والإعلام بجهاز المساحة والتسجيل العقاري في البحرين ، فإن حجم التداول العقاري خلال عام ٢٠١٦ قد بلغ (١,٠٣٨,٦٠٠,٠٣٥) دينار بحريني، كما بلغ حجم التداول العقاري للربع الرابع والأخير من نفس العام (٢٥١,٧٧٢,٠٠٩) دينار بحريني، وتجدر الاشارة إلى أنه للعام الثالث على التوالي يتجاوز حجم التداول العقاري في مملكة البحرين معدل المليار دينار بحريني.

حجم التداول العقاري خلال عام ٢٠١٦م في مملكة البحرين

الجنسية	2016	النسبة المنوية لسنة 2016	2015	النسبة المنوية لسنة 2015	الفرق بين 2015 - 2016	النسبة
البحرينيين	240,230,527	95%	211,631,668	93%	28,598,859	14
الخليجيين	5,790,746	2%	8,863,631	4%	-3,072,885	-35
الأجانب	5,750,736	2%	5,863,689	3%	-112,953	-2
المجموع	**251,772,009**	**100 %**	**226,358,988**	**100 %**	**25,413,021**	**11%**

المصدر: جهاز المساحة والتسجيل العقاري البحريني

- وقد شهد سوق البيع بالتجزئة في البحرين نمواً كبيراً على مدى السنوات العشرة الماضية بسبب النمو الكبير في الزيادة السكانية وزيادة الدخل المتاح محلياً بالإضافة إلى ارتفاع الطلب من المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي.

- يسمح لغير البحرينيين وللشركات الأجنبية بتملك الأراضي والعقارات في المناطق الجديدة المطوّرة، بما في ذلك:
  - منطقة المنامة الكبرى، مثل منطقة أحمد الفاتح، والحورة، وبوغزال، ومنطقة شمال المنامة بما في ذلك المنطقة الدبلوماسية (مناطق سكنية وتجارية مرتفعة القيمة يسمح فيها بتشييد مباني بارتفاع عشرة طوابق أو أكثر).
  - منطقة السيف (بارتفاعات ١٠، ٥، ٣ طوابق)
  - المناطق السياحية المطورة مثل درة البحرين، وجزر أمواج، ومنتجع العرين الصحراوي.
  - المناطق الواقعة ضمن مرفأ البحرين المالي وبندر السيف وجزر ريف.
  - مشروع الرفاع فيوز ومشروع خليج البحرين.

- ولقد شهد سوق العقارات في البحرين ارتفاعا في السنوات القليلة الماضية، ويعود ذلك إلى تخفيف قيود الملكية والإقامة مما جعل البحرين أكثر جذباً للتملك العقاري.

- ويمكن تقسيم العرض والطلب في القطاع العقاري السكني إلى فئتين، المنازل والشقق السكنية. وبالرغم من تزايد الأنشطة العقارية، إلا أن هناك قصوراً سكنياً تعاني منه الأسر من ذوي الدخل المحدود والمتوسط.

- بالرغم من تراجع استثمارات الخليجيين في الفترة الحالية إلا أن السوق البحريني مازال يحمل الكثير من التطلعات الإيجابية لمستقبل الاستثمار العقاري فيها، ويظهر ذلك من خلال إطلاق مشاريع عقارية جديدة باستمرار، وإقبال شركات أجنبية على الاستثمار في المملكة.

- هناك العديد من البنوك والشركات المالية التي تقدم قروضاً عقارية للأفراد لشراء العقارات سواء للمواطنين البحرينيين أو الأجانب، علماً بأن معدل الفائدة على الرهن العقاري في البحرين يبلغ حوالي ٦٪ سنويا.

- يرتبط استمرار ازدهار السوق العقاري في البحرين بعدة عوامل أساسية لعل من أبرزها إصدار المزيد من القوانين لتقنين السوق والحفاظ على استقراره، ارتفاع أسعار النفط، تحفيز معدلات النمو الاقتصادي في المملكة، والتركيز على تنشيط القطاع السياحي في البحرين.

٤. الاستثمار العقاري في المنطقة الشرقية

- تتميز المنطقة الشرقية بسوق عقاري قوى، حيث تشهد المنطقة في السنوات القليلة الماضية طفرة كبيرة في نشاط القطاع العقاري في كافة قطاعاته.

- هناك عوامل عديدة أدت إلى انتعاش القطاع العقاري بالمنطقة الشرقية، منها :

➢ **ديناميكية سكان المنطقة الشرقية**: مثل زيادة عدد سكان المنطقة الشرقية، وارتفاع حالات الزواج فيها، وزيادة عدد الموافق على استقدامهم للعمل فيها، وزيادة عدد الاجانب الممنوحين اقامة فيها، وتنامي الاحتياجات السكنية للجهات الأمنية فيها، وقد تمثل تلك الاعتبارات السكانية الأرضية التي سيستند عليها الطلب المستدام في سوق العقارات في المنطقة لأعوام عديدة، خصوصاً الطلب على الوحدات السكنية.

➢ **توافر الخدمات الأساسية والعامة في المنطقة** : من مياه وكهرباء، ومشروعات الصرف الصحي، و الخدمات التعليمية، وخدمات الرعاية الصحية، وتوافر مقومات البنية التحتية والخدمات اللوجستية في المنطقة، من طرق وموانئ.

➢ **الانتعاش الاقتصادي والتقدم الحضاري الذى تشهده المنطقة** : وارتفاع مستوى الدخل للعاملين فيها، وازدهار نشاط حركة السياحة بالمنطقة.

➢ **القطاع العقاري ورؤية المملكة ٢٠٣٠**، القطاع العقاري سيكون له نصيب مهم وكبير من التطوير والاهتمام المستقبلي في المملكة كلها، ويظهر في رؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث القطاع العقاري في حد ذاته يعد واحدا من القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تستهدف الرؤية تطويرها، إلا أنه يختلف لكونه وسيلة أيضا من وسائل التطوير الأساسية ليكتمل تحقيق مبادئ الخطة الاستراتيجية على أرض الواقع.

➢ كما تهدف الرؤية إلى رفع نسبة تملك المواطنين السعوديين للمنازل ، وقد بدأ بالفعل العمل على تحقيق هذا الهدف منذ فترة، ويرتكز العمل في هذا الشأن على داعمين أساسين وهما زيادة العرض من المنتجات السكنية ورفع إتاحة الوحدات السكنية بالنسبة للمواطنين.

➢ وتعمل القيادة الاقتصادية في المملكة على تلك المنهجين بالتوازي حيث وقعت وزارة الإسكان عقود شراكة مع عدد من الشركات الخاصة لإنشاء عدد من المشاريع السكنية في المملكة.

- من المتوقع أن تشهد الفترة القادمة ازدهاراً للقطاع العقاري في المنطقة الشرقية، كونه من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار، وذلك في ظل الظروف المالية والاقتصادية المواتية، وفي ظل تحول العديد من المستثمرين، ومدخرات الأفراد نحو هذا القطاع، ووجود مبادرات ضخمة ومتنوعة للاستثمار في هذا القطاع.

مصادر البيانات:

- المملكة العربية السعودية، الهيئة العامة للإحصاء، التبادل التجاري بين المملكة وشركائها التجاريين الرئيسيين، ٢٠١٥ م.
- المملكة العربية السعودية، وزارة المالية، اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري والفني والاستثماري الثنائية والجماعية الموقعة بين المملكة العربية السعودية والدول الإسلامية أو الأجنبية أو المشاركة فيها.
- رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.
- المملكة العربية السعودية، وزارة الاسكان، النشرة الدورية لوزارة الاسكان ، العدد الاول، ٢٠١٧م.
- وكالة الانباء السعودية، تملك الخليجيين للعقارات في الدول الأعضاء، ديسمبر ٢٠١٦م.
- العربية نت، مارس ٢٠١٧م.
- غرفة الشرقية، واقع العقارات في المنطقة الشرقية، ٢٠٠٨م.
- مملكة البحرين، جهاز المساحة والتسجيل العقاري.
- مملكة البحرين، مجلس التنمية الاقتصادية وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية.
- مملكة البحرين، هيئة البحرين للثقافة والآثار.